## المحور السادس: المؤسسات المالية الدولية

**مقدمة:** تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكتلات الاقتصادية خاصة بعد أزمة الكساد الأعظمي وبعد الحرب العالمية الثانية ونتائجهما الوخيمة في شتى الميادين، فالتكتل الاقتصادي يعتبر الملاذ الأنجع لأغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المنفردة والحل الأمثل لتجنب الأزمات المالية التي أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق لخطورة أثارها وسرعة انتشارها نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده الدول، فسعت الدول الأوروبية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء نظام عالمي جديد وذلك بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية فعقدت مؤتمر بريتون وودز في سنة 1944 ليضع اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

### الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

#### أولا: نشأة صندوق النقد الدولي

بمجرد إنهاء الحرب العالمية الثانية بدأت و م أ وبريطانيا بإعداد الخطط لإعمار النظام المالي الدولي الذي دمرته الحرب والتفكير لإيجاد هيئة حكومية دولية تتمتع بصلاحيات كبيرة للحفاظ على النظام المالي الدولي. حيث اجتمعت 44 دولة في بريتون وودز في نيوهامشير الأمريكي

#### ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة أو هيئة يصل عدد أعضائها إلى 189 عضوا، وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر من أهم الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أوكلت لها مهمة الإشراف على إدارة النظام النقدي الدولي للتخفيف من أثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية، كما أصبح له دور محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من سلبياتها.

#### ثالثا/ سيرورة عمل صندوق النقد الدولي

لم تكن غاية إنشاء صندوق النقد الدولي في البداية تنمية اقتصاديات الدول الفقيرة بل كان اهتمامه الرئيسي مساعدة الدول الأوروبية الصناعية التي كانت آنذاك تعاني من عجز موازين مدفوعاتها عقب الحرب العالمية الثانية، ولكن في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي واجهت العالم دعت الصندوق

إلى الاهتمام بمشكلات الدول النامية عن طريق تقديم قروض كإحدى وظائفه، إذ تطلب الأمر مورد مالي لتغطية هذه القروض وكيفية استخدامها وفقا لآليات ينتهجها الصندوق بموجب اتفاقية وشروط الصندوق.

**رابعا/ أهداف صندوق النقد الدولي**

حسب الاتفاقية المنشئة للصندوق تتضمن الأهداف:

- ✓ تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول، إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.
- ✓ لإقامة النظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين دول الأعضاء وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

بالإضافة إلى:

- ✓ بموجب النظام الأساسي للصندوق كانت جميع عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل (حرية جميع الأشخاص طبيعيين كانوا أو اعتباريين في الحصول على أو التخلص من عملة ما في سوق الصرف للقيام بالمبادلات المالية التجارية).
- ✓ تأمين السيولة الدولية للدول الأعضاء لمجابهة الصعوبات المؤقتة في موازين المدفوعات، بحسب شروط محددة لإصلاح الخلل وتقصير فترة انعدام توازنها، ويمكن تامين هذه السيولة عن طريق زيادة حصص الأعضاء وذلك حسب نسبة مشاركتهم في رأس مال الصندوق (فترة التصحيح حددت من 3 إلى 5 سنوات).
- ✓ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلية لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وبالتالي بدأ بتخصيص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي للبلدان المنخفضة الدخل.
- ✓ يركز الصندوق في معالجته في السياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- ✓ يقوم بمراقبة النظام النقدي عموما.

**خامسا/ وظائف صندوق النقد الدولي:** تتمثل وظائف صندوق النقد الدولي في:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.

- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.
- تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء لتصحيح الاختلال في ميزان مدفوعاتها.
- تقديم مساعدات فنية في مجال عمل البنوك المركزية والمحاسبة الخاصة بميزان المدفوعات.

**سادسا/الموارد المالية لصندوق النقد الدولي**

تتعدد مصادر تمويل صندوق النقد الدولي ومن أبرزها نجد:

**1-حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي:** هي الأصل الاحتياطي الخاص بالصندوق ووحدة حسابه، أنشئت سنة 1969 بهدف تعزيز السيولة الدولية في تلك الفترة وليصبح بذلك مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، فهي عملة وهمية وليست استحقاقا على الصندوق وإنما هي استحقاق متوقع على العملات القابلة للتحويل. تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي من خلال سلة من العملات متمثلة في (اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي).

**2-اشتراكات الدول الأعضاء:** تعتبر من أهم الموارد التي يعتمد عليها صندوق، إذ تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة عموما حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية، تخضع الحصص للمراجعة كل خمس سنوات على الأقل.

**3-ترتيبات الإقراض:** توجد على مستوى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، وهما الاتفاقيات العامة للإقراض gab أنشئت في عام 1962و الاتفاقيات الجديدة للإقراض nab أنشئت في عام 1998 وتوسعت بشكل كبير في 2010، إضافة إلى كل من اتفاقيات الاقتراض الثنائية والمشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية .

**4-حيازات الذهب:** تصل حيازات صندوق النقد الدولي من الذهب إلى حوالي 90.5 مليون أوقية بالوزن الترويسي (ما يعادل 2814.1 طنا متريا) مما يجعله ثالث أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم، غير أن اتفاقية تأسيس الصندوق تضع حدودا صارمة لاستخدام الذهب فيجوز له بيع الذهب أو قبوله من البلدان الأعضاء كوسيلة للدفع بشرط موافقة أغلبية 85% من مجموع أصوات الأعضاء، ولكن يحظر عليه شراؤه أو أجراء أي معاملات أخرى فيه، وقد حصل الصندوق على حيازات الذهب من خلال

أربعة قنوات رئيسية عندما تم إنشاؤه عام 1944 تقرر استخدام الذهب في دفع 25% من اشتراكات العضوية الأولية وزيادات الحصص اللاحقة، وعندما كان الذهب يستخدم في العادة عند سداد جميع مدفوعات الرسوم، ولما كانت هناك إمكانية للبلد العضو الذي يريد الحصول على عملة عضو آخر، بأن يبيع ذهبا للصندوق في مقابل الحصول عليها، كما يمكن للبلدان الأعضاء استخدام الذهب أيضا في سداد القروض المقدمة من الصندوق.

**5-الفوائد والرسوم:** تعتبر من أهم الموارد التكميلية، والتي تتولد جراء إقراض الصندوق لبلدانه الأعضاء 189، فعادة ما تكون قيمة الرسوم 0.5% سنويا من قيمة القرض، أما سعر الفائدة للصندوق فهو مرتبط بالسوق ويسمى بمعدل الرسم الأساسي وهو معدل الفائدة في السوق المطبق على حقوق السحب الخاصة.

**سابعا/ علاقة صندوق النقد الدولي بالدول النامية**

أصبح يهتم بإدارة الديون الخارجية للدول النامية، وضمان الوفاء بها لصالح الدائنين.

على أن يشرف الصندوق على إدارة هذه الديون من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بضرورة تطبيق برامج "التكييف الهيكلي "، والتي تلزم الدول المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الليبرالية، يطلق عليها" بالمشروطية "

**ثامنا/ الانعكاسات السلبية ومظاهر أداء الصندوق على الدول النامية**

- ✓ يطبق الصندوق في الغالب نفس البرامج من خلال وصفاته على جميع البلدان النامية
- ✓ ترتكز برامج الصندوق بالدرجة الأولى على توفير الدعم إلى مؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي.
- ✓ ساهم الصندوق في تعميق الأزمة الآسيوية خصوصا عندما لعب الصندوق دور" الملجأ الأخير للإقراض"، حيث أدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل
- ✓ تغييب دور الدول النامية عن مركز اتخاذ وصنع القرار داخل الصندوق، حيث أن التمثيل داخل المجلس التنفيذي لا يتعدى مقعدين اثنين بالنسبة للدول الإفريقية والتي يبلغ عددها 45 دولة، فكيف بإمكان هذين الممثلين أن يوفقا في تأدية دور الوساطة والمشاورات بين الصندوق ومجموعات الدول الممثلين لها. فهل يعقل أن مؤسسة مالية دولية تدعي الشرعية وتحتوي على 189 عضوا، يسيطر منها فقط خمسة (5) بلدان هي (الولايات المتحدة

الأمريكية وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا) على نسبة 40% من حصص العضوية داخل الصندوق، بينما نجد في الجهة الأخرى أن قيمة النسبة لحصة دولة الصين لا تتعدى 4%، وهي التي فاق ناتجها المحلي الإجمالي 17.6 تريليون دولار وفق إحصائيات ديسمبر 2014، مقابل 17.4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

**الفرع الثاني: البنك الدولي**

**1-تعريف البنك الدولي:** يمكن تعريف البنك الدولي على انه المؤسسة المالية العالمية المسؤولة عن ادارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات، وسياسات الاصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي، وان كان يكمل مهام الأول، حيث يركز البنك الدولي على القروض الطويلة الاجل عكس الصندوق فقروضه قصيرة الأجل، الا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكييف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح سعر الصرف، باعتبارها شروط تمهيدية لكي تنجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في مجموعة البنك الدولي 189 دولة عضو، ويمثل الموظفون أكثر من 170 بلدا مختلفا في أكثر من 130 موقعا في مختلف ارجاء العالم، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي فلابد ان تكون عضوا في صندوق النقد الدولي قبل ذلك، كما يتحدد اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك وفقا لحصة كل دولة في صندوق النقد الدولي، ويتشكل البنك من خمسة مؤسسات تعمل من اجل تقديم حلول مستدامة لتقليص الفقر وبناء الرخاء المشترك في الدول النامية.

**2-مصادر اموال البنك الدولي:** تتمثل مصادر اموال البنك الدولي في:

- الاكتتابات وهي مجموع حصص الدول الاعضاء والتي تشكل راس مال البنك.
- التمويل المشترك وهي مساهمات الهيئات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية االأسيوي وغيرها.
- البنوك التجارية والمؤسسات المالية.
- مساهمات الحكومات المقترضة.

**3-مهام البنك الدولي:** تتمثل مهام البنك الدولي في:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقر والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة
- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم بذلك الخبراء والمتخصصين في الحالات المختلفة يعمل الدراسات اللازمة.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.
- على مر الزمن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

**علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي:** يتعاون الصندوق مع البنك الدولي بصورة منتظمة وعلى مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدين الأعضاء والعمل معا في عدة مبادرات مشتركة ففي سنة 1989 تم تحديد شروط التعاون بينهما من خلال اتفاقية ابرمت بينهما من اجل ضمان التعاون الفعال في مجالات المسؤولية المشتركة وتتمثل مظاهر التعاون في:

- التنسيق العالي المستوى اثناء الاجتماعات السنوية التي يعقدها مجلسا محافظي الصندوق والبنك الدولي.
- يتعاون الصندوق والبنك الدولي في تخفيف اعباء الديون الخارجية وذلك من خلال المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.
- تتعاون المؤسستان على تخفيف وطأة الفقر اعتمادا على منهج مشترك لإعداد تقارير استراتيجية للحد من الفقر
- التعاون في اعداد تقرير الرصد العاملي تقييما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.
- يعمل الصندوق والبنك معا ايضا لإكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء درجة من الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم وقد استحدث برنامج تقييم القطاع المالي(FSAP) في سنة 1999 لتحديد مواطن القوة والضعف في النظام المالي لدى اي بلد عضو والتوصية بإجراءات السياسة الاقتصادية الملائمة لمعالجتها.